"الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية"

"Positive neutrality as one of Algeria's foreign policy constants"

م. د. فلاح مبارك بردان

مركز الدراسات الإستراتيجية/ جامعة الانبار/العراق

Dr.falah_policy@yahoo.com

Dr.Falah M. Bardan

Center for Strategic Studies / University of Anbar

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تناول "سياسة الحياد" التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية في مواجهة الأزمات والصراعات الدولية، بوصفها أسلوباً ناجحاً ومؤثراً في العمل الدبلوماسي والتي ينتج عنها قدرة لحل الأزمات السياسية التي تثور في ميدان العلاقات الدولية بالطرق السلمية بعيداً عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وهذا يتناغم مع الهدف الرئيس الذي تسعى منظمة الامم المتحدة الى تحقيقه وهو "ضمان السلم والأمن الدوليين".

أن من ابرز سمات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية هو ألتزام دبلوماسية الحياد من الصراعات الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، كذلك تتميز الدبلوماسية الجزائرية بالقدرة على لعب دور الوسيط الدولي لحل كثير من النزاعات الدولية التي قد يترتب على استمرارها تعرض أمن المجتمع الدولي للخطر.

أن هذا البحث هو دراسة شاملة لأبرز النماذج الواقعية لجهود الدبلوماسية الجزائرية ودورها الحيادي في نزع فتيل الكثير من الأزمات التي يثور فتيلها بين الدول ضمن الدائرة الشرق أوسطية والأفريقية.

Abstract:

This study aims to address the "neutrality policy" adopted by the Algerian foreign policy in the face of international crises and conflicts, as the method is successful and influential in the diplomatic work that results in the ability to resolve the political crises that arise in the field of international relations through peaceful means away from the use or threat of force and this in harmony with the main objective of which is the UN organization that seeks to achieve a "guarantee international peace and security".

The most prominent features and principles of the Algerian foreign policy is a commitment to diplomatic neutrality of international conflicts at the regional and international levels, as well as the Algerian diplomacy is characterized by the ability to play the role of mediator to resolve the many international disputes that may result in continuing exposure of the international community's security at risk.

We will discuss in this paper a comprehensive study of the most realistic models of the efforts of the Algerian diplomatic and neutral role in defusing a lot of crises that rising between the states within the circuit Middle East and Africa.

المقدمة

على الرغم من حداثة الاستقلال السياسي لجمهورية الجزائر(١٩٦٢) وبالتالي حداثة تجربتها الدبلوماسية، إلا إنها تمكنت خلال هذه الفترة المحدودة من إيجاد مركز حيوي ومكانة مؤثرة سياسياً ودبلوماسياً، وهذا التأثير لا يقتصر على المحيط العربي والإقليمي فحسب، وإنما يمتد الى المحيط الدولي. حيث اصبح للدبلوماسية الجزائرية دوراً رائداً في حل الأزمات الدولية، فضلاً عن تبنيها للقضايا التي تتعلق بمسائل السلم والأمن الدوليين الذي شدد ميثاق الأمم المتحدة على تبنيهما كهدف جوهري.

أن فاعلية الدبلوماسية الجزائرية ومقبوليتها كوسيط لحل الأزمات الدولية في هذا العالم الذي يزخر بالصراعات والتجاذبات السياسية، يأتي من تبني سياسة "الحياد الإيجابي" والتوازن في المصالح وهذا أعطاها هويتها وعنوانها الخاص الذي تميزت به عن باقي دبلوماسيات دول المنطقة، التي تأثرت بالفلسفة السياسية الجزائرية التي تقوم على الابتعاد في سياستها الخارجية عن نهج المحاور الدولية والتحالفات المتضادة. وهذا ما أكسب الدبلوماسية الجزائرية ثقة واحترام الدول بسبب مواقفها المحايدة اتجاه الصراعات الدولية وتوجهها الدائم الى الحلول السلمية بين اطراف الصراع مع انحيازها الى قضايا العرب المصيرية وأهمها القضية الفلسطينية ولذلك فإن تعبير الحياد فقط غير مناسب لتوصيف هذه السياسة دون التأكيد على الإيجابية بالحياد فلا يعقل الوقوف الحيادي مع قضايا العرب المصيرية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية بحثنا من فكرة مفادها أن السياسة الخارجية الجزائرية بما انتهجته من حياد وابتعادها عن التكتلات الدولية المتصارعة، هذا أرفد الدبلوماسية الجزائرية بعوامل القدرة والفاعلية للعب دور الوسيط الدبلوماسي المؤثر بسبب مقبوليتها اقليمياً ودولياً على تبني للكثير من القضايا الدولية وهذا أنعكس إيجاباً على مكانة الجزائر الإقليمية وتحقيق مصالحتها الوطنية بعيداً عن التمحور الدولي.

إشكالية البحث:

انطلاقاً من فرضية البحث (الآنفة الذكر) تضمنت الإشكالية أيراد عدة اسئلة شاملة عند طرحها تتضح اشكالية البحث، والإجابة عليها في متن البحث فيه أثبات لفرضيتنا، وهذه الأسئلة هي:

١- ماهي سمات وخصائص "سياسة الحياد الإيجابي" ضمن فلسفة السياسة الخارجية الجزائرية؟ وماهي دوافع تبني هذا الخيار؟

٢- ما هو الدور الدولي الذي اضطلعت به الجزائر بسبب تبني خيار الحياد على المستوى الإقليمي والدولي؟ وهل هذا الحياد خيار ثابت مع القضايا العربية؟

٣- ما مدى ملائمة هذا النموذج والخيار من الدبلوماسية للمصلحة الوطنية للجزائر في إدارة علاقاتها الدولية وماهي النتائج التي تترتب على إتباعها؟

المبحث الأول

مفهوم الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية الجزائرية و دوافع تبنيها

أن سياسة الحياد تُعد من الخيارات التي يندُر تبنيها من قِبل الدول في علاقاتها الدبلوماسية ذلك أَنَ هذا النموذج من السياسات بما يفرضه من توفير بيئة سياسية داخلية وخارجية مناسبة لا يتلاءم إلا مع بعض الدول التي يتيح لها مركزها الجيو-سياسي و موقعها الإقليمي فضلاً عن قيادتها السياسية التزام الحياد حيال الصراعات الإقليمية الدولية[١]. وتأسيساً على ما تقدم سنتناول في هذا المبحث تعريف سياسة الحياد وخصائصها، ومن ثم البحث في دوافع تبيني التظام السياسي الجزائري لهذه السياسة.

المطلب الأول/ مفهوم سياسة الحياد الإيجابي وخصائصها

إن لسياسة الحياد مفهوم خاص تتحدد به ماهية هذه السياسة في ميدان العلاقات الدبلوماسية كما إن لها خصائص وسمات تميزها عن غيرها من أساليب الأداء الدبلوماسي المتنوعة، لذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين، نبين في أولهما تعريف سياسة الحياد ونتناول في ثانيهما خصائص وسمات هذه السياسة.

الفرع الأول/ تعريف سياسة الحياد

الحياد في لغة العرب: قد جاء في لسان العرب (مادة: حيد): "حاد عن الشيء: يحيد حيداً وحَيَداناً ومحيداً وحيدودة : مال عنه وعدل"[٢]، وإذا أردنا أن نضع معنى الحياد في موضعه الصحيح فمعناه في اللغة العربية من حاد أي مال عنه وعدل[٣]، ويأتي بمعنى: عدَمُ الميْل إلى أي طرفٍ من أَطرافِ الخُصومة[٤]، والمُحايد: الشَّخص الذي يتَّخذ موقفًا محايدًا في مناظرة[٥].

---

١ . عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية،(مذكرة ماجستير/ قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة قسنطينة، ٢٠٠٥م) ص٦٧.

٢. ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، المجلد الثاني، بيروت، ١٩٦٨م، ص١٩.

٣ – محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، ط٨، ٢٠٠٥.

٤ – المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٣٩.

٥ – أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط٣، القاهرة، ٢٠٠٨.

أما الحياد الإيجابيّ فهو مذهب سياسيّ وضعيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة من الكتل المتصارعة دوليًّا. والحياد السياسي هو مذهب سياسيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة سياسيّة من الكتل المتصارعة في الميدان السِّياسيّ[١].

وقد تناولت موسوعة ويكيبيديا مفهوم الحياد الإيجابي (positive neutrality) : تقليديا هو عدم أي تأييد طرف على الأخر وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية وخلال حقبة الحرب الباردة لتوصيف حالة عدم الانحياز لطرفي الصراع الدولي الولايات المتحدة الأمريكية والأتحاد السوفيتي السابق و في نفس الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم مثل: حق الشعوب المستعمرة في الحرية والاستقلال و حق الدول في التصرف في ثرواتها الوطنية و محاربة الأحلاف العسكرية[٢].

وهذا الحياد –كما تقول موسوعة السياسة للكيالي: "إمكانية من إمكانيات الخيار التي يحق للدول اللجوء إليها في حال قيام نزاع مسلح لا يعنيها أو لا يتعلق بها بصورة مباشرة"[٣]، ومن خلاله: "تهدف الدولة المحايدة.. إلى تجنيب شعبها وأرضها مختلف الاحتمالات الناجمة عن الصراعات المسلحة"، وأكثر من استعمل هذا المصطلح ودعا إليه الدول الآسيوية والأفريقية التي اكتشفت بأنها قد أصبحت مجرد دمية تحركها الدول المتقدمة في صراعاتها المتنوعة، فبادرت إلى إطلاق هذا المصطلح؛ لتحمي نفسها ومصالحها من شرور ذلك الصراع بين الكتلتين (الشرقية والغربية)[٤].

تأسيساً على ما تقدم فأننا يمكن أن نُعرف "سياسة الحياد الإيجابي" بأنها القدرة على التأثير المباشر أو غير المباشر في إحداث حالة الاستقرار والسلم بين الدول المتنازعة إقليمياً أو دولياً وبما يحفظ السلم والأمن الدوليين دون الانحياز لأحد أطراف النزاع الدولي.

من خلال التعريف الآنف الذكر فإنه يتضح لنا أن سياسة الحياد الإيجابي تقترب من حالة التزام الدولة حالة التوازن أو عدم الانحياز إلا إن عنصر التمييز بينهما هو ان الدولة في حالة الحياد الإيجابي تكتفي بعدم التدخل الى جانب أحد أطراف الصراع الدولي ضد الطرف الآخر مع مراعاة حقوق الشعوب المظلومة والقضايا العربية التي تتبناها الجزائر كقضايا مصيرية، في حين إن سياسة التوازن تعلن الدولة فيه أنها تقف على الحياد من جميع الأطراف وتكون مستعدة للتوسط بين أطراف النزاع من اجل حل النزاع وإنهائه.[٥]

---

[١] – معجم المعاني: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ ٣_٧_٢٠١٦

[٢]– https://ar.wikipedia.org/wiki/

[٣] – عبد الوهاب الكيالي واخرون ،الموسوعة السياسية (ج ٢)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٧٤، ص٥٩٤.

[٤] – عبد المنعم زنابيلي، تطور مفهوم الحياد عبر المؤتمرات الدولية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق،١٩٧٧، ص ١٧.

[٥] . د. عصام العطية، القانون الدولي العام، شركة العاتك لصناعة الكتاب، الطبعة الثالثة، القاهرة، ٢٠١٠، ص٤٤٠.

إن فاعلية "دبلوماسية الحياد" تتوقف على عوامل كثيرة توافرت في السياسة الخارجية الجزائرية اهمها الفهم الشمولي لصانع القرار الخارجي لقضايا العالم بعيداً عن التأثيرات السياسية والدينية، وهذا لم يتوافر لكثير من الدول الأخرى التي تبنت هذه الدبلوماسية في سياستها الخارجية ولكن لم يقدر لها النجاح بسبب انعدام المنهج الشمولي والتفكير العلمي في أدارة الازمة الدولية وعدم تحررها من قيود وتأثيرات الانتماءات الدينية والقومية والطائفية وبذلك بقيت "دبلوماسية التوازن" مجرد شعار دون محتوى عملي، لأن العالم اليوم منقسم أيديولوجيا وتحكمه البراغماتية (المصلحة) بالتالي من الصعب على الدول أن تتحرر من الدوران في فلك القوى الكبرى المتصارعة على المنطقة العربية والافريقية فكانت نتيجتها دخول الغالبية العظمى من دول المحيط الإقليمي ضمن محاور وهذا شكل عامل ضغط على الدبلوماسية الجزائرية وهي تتحرك ضمن اطار مشحون بالمحاور المتناقضة، وفي نفس الوقت ضغط ذلك على الدبلوماسية الجزائرية بأن تبقى نشطة ومتحركة دائماً دون سكون او ركون الى محور دون آخر، ودون اغفال مصلحة الجزائر.

الفرع الثاني/خصائص دبلوماسية الحياد الإيجابي الجزائرية

يرجع تاريخ سياسة التوازن والحياد في الدبلوماسية الجزائرية الى عهد الامير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة والذي اعتمد على النهج الدبلوماسي الناجح والقائد الثوري الفاعل كمنهج عمل شمولي لتأسيسه الجمهورية ونيله للاستقلال من فرنسا، وفي ١٨٣٤م حصل الأمير عبد القادر بفضل هذه السياسة على اعتراف الفرنسيين بدولته.[١]

ومن ذلك العهد والدبلوماسية الجزائرية تتبنى خيار الإيجابية في التوازن المصلحي والحيادي في علاقاتها الدولية حتى أصبحت سياسة الحياد مبدأ ثابت للدبلوماسية الجزائرية وتقليداً من تقاليدها السياسية.

وتمتاز دبلوماسية الحياد بجملة من الخصائص والسمات التي تُعطيها مدلولها الخاص والمتميز عن النماذج الأُخرى للأساليب والأطر الدبلوماسية، ويمكن بيان هذه الخصائص بما يلي:

أولاً: التزام حالة عدم الانحياز: إن السمة المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية هي موقف الحياد الذي تلتزم به دبلوماسيتها من الأزمات والصراعات الدولية وعدم انحيازها لأحد أطراف النزاع الدولي، وحالة عدم الانحياز هذه قد أكسبت الجزائر ثقة المجتمع الدولي الذي تمثل الدول أهم وحداته، سواء كانت هذه الدول طرف في النزاع أم لم تكن طرفاً فيه، وموقف الحياد قد ورثته الدبلوماسية الجزائرية عن الحركة الوطنية التي التزمت الحياد في الحرب العالمية الثانية ولم تتدخل فيها ولم تقف الى جانب أحد أطرافها.

ثانياً. الإيجابية في الحياد: قد أتسم هذا الحياد في السياسة الجزائرية بالإيجابية (positive neutrality) وهو يعني عدم تأييد لطرف على حساب الآخر، لكن في ذات الوقت مناصرة القضايا العادلة في العالم:

---

[١] – سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي،(مذكرة ماجستير/ كلية الحقوق/ جامعة الحاج لخضر . باتنة، ٢٠١١م) ص٤٢.

مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الشعوب في التصرف بثرواتها الوطنية ومحاربة الأحلاف العسكرية،[١] وهكذا انعكس على السياسة الخارجية للجزائر من جميع النزاعات والقضايا الدولية، وكل ذلك جعل لدبلوماسيتها موقعاً مؤثراً وحظيت بثقة واحترام جميع الأطراف.[٢]

ثالثاً. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأُخرى: بالرغم من وجود التباس وتعقيد وعدم اتفاق في تحديد وتعريف سياسي_ قانوني لمفهوم التدخل لكن يمكن فهم مفهوم التدخل الأجنبي ضمن سياق الإكراه (Compulsion) باعتباره " دكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين"[٣]. ومما تختص به هذه السياسة هو الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها واستقلالها، وهذا ما التزمت به الدبلوماسية الجزائرية في علاقاتها الدولية سواءً على الصعيد الإقليمي أم على الصعيد الدولي وكل ذلك يأتي ضمن احترام الجزائر للمواثيق الدولية ومن أهمها ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في المادة ٧/٢ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كما ورد هذا النص في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.[٤]

رابعاً. حل الازمات الدولية بالطرق السلمية: تتميز سياسة التوازن بالسعي الى الحلول السلمية للصراعات والأزمات الدولية والابتعاد عن لغة استخدام القوة او التهديد باستخدامها، وهذا يحتاج الى خبرة وقدرة للقيادات المسؤولة عن التوجه الدبلوماسي للدولة وخاصة فيما يتعلق بإدارة الأزمات الدولية[٥]. وفيما يتعلق بالجزائر فإنها ومنذ نشأتها الحديثة تدعوا الى حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية وهذا الطابع الذي تميزت بيه دبلوماسية الجزائر ليس وليد العقود الأخيرة بل إنه يعود الى ما قبل أن تنال الجزائر استقلالها وسيادتها وذلك حينما أثيرت مشكلة الحدود مع المغرب حيث طالبت الجزائر آنذاك بالمفاوضات وحل الخلافات بالطرق الودية، وبعد ذلك استمر هذا التقليد في دبلوماسية الجزائر حيث إنها تعلن في كل مرة دعمها للحلول السلمية بين الأطراف المتنازعة مما جعلها حلقة وصل بين أطراف النزاع الأمر الذي مكنها من التوسط لحل أزمات وصراعات دولية لو أستمرت كانت ستهدد السلم والأمن الدوليين ومازال التوجه الى الحل السلمي شعار ترفعه الجزائر وهذا ما عبر عنه الرئيس بوتفليقة بقوله "الجزائر لا تريد أن

---

[١] –https://ar.wikipedia.org/wiki/٢-١٢-٢٠١٥.

[٢] .– عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص٦٧.

[٣]– Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpachat , International Law,Vol١, London: University of Edinburgh, ١٩٦٧, P٣٠٥.

[٤] – عديلة محمد الظاهر، مرجع سابق، ص٦٧.

[٥] – للمزيد ينظر: نعيم إبراهيم الظاهر ، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن، ٢٠٠٩، ص ٤-٥.

تبعث أية رسالة سياسية لأنها تصادق من يصادقها ولا تعادي من يعاديها إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس.[١]

خامساً. دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: ان هذا الحق الذي كافحت الشعوب كثيراً من أجل تحقيقه، ويعتبر من الأهداف السامية لتلك للدول التي عانت وناضلت ليكون واقعاً ملموس[٢]، ولكون الجزائر قد عانت ولمدة طويلة من آثار الاستعمار والاحتلال الأجنبي فإنها جعلت مساعدة الشعوب في تقرير مصيرها من أهم ما تهدف اليه سياسة الحياد التي تبنتها كشعار وهدف، ولذلك فإن التزامها لموقف الحياد من أطراف النزاع الدولي لم يتغير مهما كانت ظروف ذلك النزاع وأطرافه إلا إذا كان أحد طرفي النزاع حركة تحرر تدافع عن حقها في تقرير المصير، ففي هذه الحالة تعلن وبصراحة موقفها الداعم لحركات التحرر وهذا ما فعلته مع حركة التحرر للشعب الصحراوي في مواجهة رغبة المغرب في التوسع على حسابه، وهذا كله يعد تعبير واضح وصريح عن احترام الجزائر للمواثيق الدولية وخاصة ميثاق الأمم المتحدة الذ نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها.[٣]

المطلب الثاني/ دوافع تبني سياسة الحياد الإيجابي

إن تبني الدبلوماسية الجزائرية لخيار الحياد في سياستها الخارجية بحيث أصبح تقليداً واضحاً من تقاليدها الدبلوماسية وطابعاً يميزها عن غيرها من سياسات دول المنطقة، لم يكن وليداً للصدفة، وإنما تبنت الجزائر هذا الخيار مدفوعة أليه تحتمها عوامل مختلفة يتعلق بعضها بالوضع الداخلي للجزائر وحداثة استقلالها السياسي ويرجع البعض الآخر الى تأثير المحيط الإقليمي والدولي للجزائر على سياستها الخارجية ورغبة الجزائر في تحقيق أهدافها الوطنية وحماية مصالحها الإقليمية والدولية، بناءً على ما تقدم فإننا سنتناول دوافع تبني سياسة الحياد من خلال تقسيمها الى دوافع تتعلق بالبيئة الداخلية وأُخرى تتعلق بالوضع الاقليمي وثالثة تتعلق بوضع الجزائر الدولي:

أولاً: البيئة الداخلية للجزائر ومستدعيات خيار الحياد: إن البيئة الداخلية للدولة هو توصيف يعبر عن كل ما هو موجود ويتفاعل داخل حدود الدولة ويضم متغيرات ومقومات كثيرة بعضها مادية وغير مادية، وهي تتفاعل فيما بينها لتكون ضاغط على صانع القرار السياسي لكي يتبنى مواقف واتجاهات معينة دون أخرى[٤].

---

[١] – مروان بوعزة وخضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الإقليمية، (مذكرة ليسانس/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ى جامعة قاصدي مرباح ورقلة . ٢٠١٣) ص٤٧.

[٢] – عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص١١٣.

[٣] – سليم العايب، دور الجزائر في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، ص٧٨.

[٤]– Joseph frankel, The making of foreign policy, oxford university press, new york,١٩٦٣.p ٤.

أن هذا البيئة بكل ما تشتمل عليه من مقومات ضعف وقوة، كانت ولم تزل ضاغطة في تأثيراتها على صانع القرار السياسي الجزائري على انتهاج مواقف تنسجم مع مقومات الداخل، فهي تحوي تنوع قومي وديني وسياسي لا يمكن اغفاله عند رسم السياسة الخارجية للجزائر، وهذا من أهم دوافع أنتهاجها لسياسة التوازن والحياد في علاقاتها الدبلوماسية، اضف الى العوامل التاريخية للجزائر ذلك أنها مرت بمرحلة استعمار وسيطرة أجنبية كانت العامل الرئيسي في تبني الجزائر لهذه السياسة وذلك من أجل نيل استقلالها من الاستعمار الفرنسي آنذاك،[١] واستمرت الدبلوماسية الجزائرية في نهجها القائم على الحياد عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الجزائر، مدفوعة في ذلك بدافع رغبتها في إبقاء شؤونها الداخلية بمعزل عن التدخلات الخارجية من خلال احترام سيادة الدول وعدم تدخلها في شؤونها الداخلية، وكذلك السعي الى الحفاظ على مكتسبات الثورة الجزائرية الشعبية، والحفاظ على استقرار النظام السياسي من خلال سياسة متوازنة تدعوا الى الحل السلمي للمشكلات الدولية.

فضلاً عما سبق ذكره، فإن الوضع الاقتصادي للجزائر وعدم قدرتها على الاكتفاء الذاتي واعتماد اقتصادها على النفط كمورد أساس لدعم ميزانية الدولة هذا شكل عامل ضغط على صانع القرار السياسي الخارجي الى تبني الحياد كخيار وهدف إستراتيجي، لضمان حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية والاقتصادية التي تنتج غالباً بسبب مواقف سياسية أو تشكيل تحالفات متضادة مع طرف دون آخر.[٢]

ثانياً: المتغيرات الإقليمية للجزائر وخيار الحياد: أن الموقع الجغرافي لأي دولة يمثل عامل مهم في تحديد ملامح توجهاتها السياسية الخارجية، لأن كل دولة تختلف من حيث عدد الدول المجاورة لها وطبيعة الأنظمة السياسية المحيطة وتوجهاتها وأيديولوجياتها المتناقضة وتعارض المصالح بينها كل ذلك يشكل ما يمكن تسميته بالبيئة الإقليمية المضطربة، وتحتم هذه البيئة بمتغيراتها المتنوعة والدائمة التفاعل لأتباع سياسة خارجية معينة لا تغفل محيطها الجغرافي[٣]. بذلك فأن طبيعة المحيط الجغرافي للجزائر وواقعها الاقليمي المتنوع في مدخلاته، أذ أنها تمثل بوابة القارة افريقيا على البحر المتوسط وذات امتداد واسع وتجاور دول عربية وافريقية متنوعة الثقافات والأنظمة السياسية والمتناقضة في المصالح وتمل قلب المغرب العربي، هذه مدخلات مؤثرة على صنع السياسة الخارجية لا يمكن لأي صانع قرار عقلاني أغفالها وهو ما ألتزمت به الجزائر من سياسة تتناغم مع المحيط ومشاكلة المعقدة بذلك يكون خيار الحياد هو الخيار الأفضل من بين مجموعة خيارات متاحه.

ومن ابرز المشاكل الإقليمية التي أثرت بشكل مباشر لتبني الجزائر سياسة الحياد الإيجابي هي مشاكلها السياسية مع المملكة المغربية، فطبيعة علاقات الجوار التي تربطهما والتي تقوم على التنافس

---

[١] – صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا اول نوفمبر ١٩٥٤، دار الكتب الحديث، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٧.

[٢] – للمزيد: حسن بهلول ،" الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية"، مطبعة حلب، الجزائر، ١٩٩٣، ص ١٨٢.

[٣] – حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٤.

الإقليمي والنزاع الحدودي ولا يمكن أغفال قضية الصحراء الغربية التي عقدت المشهد بين الطرفين (الجزائر والمغرب)، كلها تمثل مقدمات تستدعي كسب الدول المجاورة الأخرى أو ضمان حيادها على أقل تقدير وهذا يتم من خلال تخطيط السياسة الخارجية الجزائرية وفق لمبدأ الحياد وهذا يتيح كسب تأييد القوى الكبرى لقضاياها القومية[١].

ثالثاً: المتغيرات الدولية والحياد الإيجابي للجزائر: إن البيئة الدولية تختلف في تأثيرها عما سبق ذكره من دوافع تأثير على السياسة الخارجية، وذلك بسبب تميزها بديناميكية التغيير المتسارع و المتشعب لما يحتويه من متغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية...الخ[٢]. ولأن الدولة لا يمكن ان تعيش في عزلة في عالم يشهد فترة "الاعتمادية المتبادلة"، فقد كان لزاماً على هذه الوحدات السياسية التفاعل المستمر فيما بينها وطبيعة هذه التفاعل تتحدد شكل النظام الدولي وهيكليته[٣].

أن الأدراك الإستراتيجي لصانع القرار الجزائري لمتغيرات هذه البيئة الدولية المعقدة، كان لابد من التعامل بحذر معها بما لا يؤثر سلباً على المصلحة الجزائرية العليا. وعليه، ومنذ عقود مضت، فإن السياسة الخارجية الجزائرية اعتمدت "الحياد" منهجاً ثابتاً في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية، لأن عالم ما بعد الحرب الباردة يزخر بالتكتلات السياسية المتناقضة والمتصارعة خاصة بعد تراجع مفردات القوة للدولة المهيمنة عالمياً (الولايات المتحدة الأمريكية) مع بروز روسيا كطرف منافس فاعل في الشرق الأوسط والتدخل الإيراني التركي في جميع قضايا المنطقة التي انقسمت بيت جبهات متعددة، هنا كان لابد من الأختيار ما بين قبول الانضواء تحت تكتل دولي وتقبل جميع التحديات أو خيار الحياد الذي يعد قرار عقلاني يكون (قارب نجاة) بوجه عالم مضطرب بالمشاكل.

هذه الرؤية العقلانية في تبني خيار السياسة الحيادية تمكن الجزائر من تحقيق مصالحها والحفاظ على سيادتها واستقلالها من كل تدخل خارجي، وأن تفضيلها للحياد وعدم الانحياز للتكتلات الدولية ذات الطابع السياسي والعسكري التي تخدم مصالح القوى الكبرى التي تشكلها دون مصلحة الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر. وكذلك السبب الأهم يكمن في الثقة الدولية التي حظيت بها الجزائر بسبب وساطاتها الدبلوماسية التي أدت الى حل كثير من المشكلات الدولية، وتعامل المجتمع الدولي مع الجزائر على انها طرف محايد في مختلف الازمات، وهذا الحياد قد سمح للجزائر ان تحظى بمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.[٤]

---

[١] – للمزيد ينظر: علي الشامي، الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٠، ص٢١٤.

[٢] – مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١، ص ص ٢٦-٢٧.

[٣] – للمزيد ينظر: محمد طه بدوي، "مدخل إلى عالم العلاقات الدولية"، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ص٨-١٠.

[٤] – https://ar.wikipedia.org/wiki.

المبحث الثاني

سياسة الحياد الإيجابي للجزائر وتطبيقاتها في مواجهة الأزمات الدولية والإرهاب

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراً رياديا في حل الأزمات والصراعات سواء تلك التي تقع في محيطها الاقليمي افريقياً وعربياً أو تلك التي تقع في المحيط الدولي ودفعت الدبلوماسي الجزائري ليكون وسيط لحلها، كما أن لدبلوماسيتها الحيادية جهوداً كبيرة في تشكيل جبهة واسعة لمواجهة تنامي خطر الإرهاب ومكافحته.

تأسيساً على ما تقدم، فإننا سنتناول في هذا المبحث نماذج واقعية لسياسة الحياد كنشاط وأسلوب دبلوماسي جزائري في مواجهة الازمات الإقليمية، وتعد الازمة الاثيوبية الارتيرية نموذجاً لها، ثم نبين دورها في حل النزاعات الدولية ومنها النزاع الايراني العراقي حول الحدود وأزمة الرهائن بين الولايات المتحدة الأمريكية وايران والتي تعد دلائل ونماذج لدور السياسة الخارجية الجزائرية في توظيف حيادها في مواجهة الأزمات، وكذلك جهودها في مكافحة الارهاب الدولي.

المطلب الاول/ دور سياسة التوازن في حل النزاعات الاقليمية

يُعرف النزاع حسب ((ويلمورت وهوكر)) بأنه "تصارع فعلي بين طرفين أو أكثر يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهم وتعويق تحقيق أهدافهم".[١] ويلاحظ على هذا التعريف بأنه لم يميز بين مفهومي النزاع والصراع في حين أن لكلٍ منها مدلوله الخاص، كما أنه عرف النزاع ببعض الدوافع المؤدية اليه بينما النزاع لا يقتصر حدوثه على الاسباب التي تناولها التعريف. لذلك عرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة[٢].

أما النزاع الإقليمي هو كل نزاع يقع بين دول ترتبط بروابط اقليمية كالجوار الاقليمي وهذا ما يسميه مارسيل ميلر بـ"الحيز"[٣]، وبالنظر للموقع الجيوستراتيجي للجزائر والمكانة الرفيعة لدبلوماسيتها التي تعتبر أنشط دبلوماسيات العالم الثالث فقد كان لها دوراً كبيرا في حل النزاعات التي تثور في محيطها الاقليمي معتمدةً في ذلك على اسلوب الوساطة والتي تعرف بأنها عملية ودية لحل النزاع بين طرفين أو أكثر.[٤]

إن النزاعات الاقليمية التي ساهمت الجزائر وبفضل سياستها الدبلوماسية الحكيمة في حلها وعدم تصاعد وتيرتها كثيرة جدة كالنزاع الاثيوبي الارتيري ونزاع المتمردين الطوارق مع الحكومة المالية

---

[١] . زياد الصمادي، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة، ٢٠٠٩. ٢٠١٠، ص٩.

[٢] – نقلاً عن: داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط ١ الكويت،١٩٨٥ ص ٩٤.

[٣] – ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط١ القاهرة :المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص١٥٩.

[٤] . خالد سليم، دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطاً ناجحاً، فلسطين، مؤسسة تعاون لحل الصراع، ٢٠٠٢، ص٤٩–٥٠.

وغيرها،[1] إلا أن لوساطة الجزائر بين العراق وإيران وبين اثيوبيا واريتيريا دوراً كبيراً في رواج دبلوماسيتها لذلك فإننا سنتناولها كنماذج لدور الجزائر في حل الازمات الاقليمية.

أولاً. الوساطة الجزائرية بين العراق وايران عام ١٩٧٥م: أتسمت العلاقات بين العراق وايران بالتوتر وكثرة الأزمات وذلك بسبب المشاكل الكثيرة بينهما وخاصة مشكلة المناطق الحدودية بين البلدين، حيث تم في عهد الشاه محمد رضا بهلوي الغاء معاهدة عام ١٩٣٧م من جانب واحد واعتبارها غير ذات جدوى، وكذلك قيام الشاه بتحشيد قواه العسكرية في المناطق الحدودية مع العراق من اجل الضغط على الحكومة العراقية واجبارها على التسليم للأطماع الايرانية في أرض العراق ومياهه الامر الذي زاد من تصاعد حدة توتر العلاقات بين البلدين وحدوث اشتباكات بينهما على الحدود.

أن فشل الطرفان في تسوية نزاعهما بالطرق السلمية، دفع الدبلوماسية الجزائرية بقيادة الرئيس الجزائري الأسبق هواري بو مدين الى التدخل لحل هذا النزاع وذلك على هامش اجتماعات القمة التي عقدت في الجزائر للدول الاعضاء لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط ((أوبك))، حيث تم الاتفاق في ٦ مارس ١٩٧٥بين نائب الرئيس العراقي آنذاك ((صدام حسين)) وشاه أيران ((محمد رضا بهلوي)) على بنود أتفاق لحل الخلافات الحدودية بين العراق وإيران والتي سميت "باتفاقية الجزائر" والتي تضمنت احترام التراب الوطني لكلا البلدين و ترسيم الحدود النهائية بينهما وحل مشكلة الحدود النهرية حسب خط (التالوك).[2]

مما تقدم بيانه يتضح لنا مدى الحنكة الدبلوماسية التي تتمتع بها الجزائر بفضل دبلوماسية الحياد، وعلى الرغم من إن العراق يمثل بلد عربي الا إن الدبلوماسية الجزائرية قد حافظت على التزام الحياد من طرفي النزاع وعدم الانحياز للعراق العربي الامر الذي دفع ايران لقبول الوساطة الجزائرية والأتفاق بعقد الاتفاقية في الجزائر١٩٧٥ والتي حافظت على ديمومة السلام في الخليج العربي لمدة خمسة سنوات قبل أن تندلع الحرب العراقية الإيرانية بسبب عدم ألتزام طرفي النزاع ببنود الأتفاقية، هذا بالإضافة إلى الأرادات الدولية والإقليمية التي دفعت بقوة نحو الحرب.

ثانياً. الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الأثيوبي–الأرتيري: إن النزاع بين اثيوبيا وارتيريا تعود جذوره التاريخية الى مرحلة الاستعمار الايطالي لأرتيريا في القرن التاسع عشر الميلادي ذلك أن ايطاليا حاولت ضم اثيوبيا الى مناطق نفوذها مما أدى الى نشوب حرب بينهما كانت البذرة الاولى للنزاع التاريخي بين

---

[1]– محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الارتيرية، ط١، دار الجيل ، الجزائر، ص٦٣.

[2] . التالوك: من اللغة الألمانية Thalweg طريق مسار الوادي، يعني الذي يتوسط مجرى النهر، ويمثل خط القعر فيه. م/ ١، ٢، ٣ من اتفاقية الجزائر بين العراق وايران المبرمة سنة ١٩٧٥م في الجزائر. راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٤.

الدولتين، واستمر هذا النزاع الى حد توقيع اتفاق السلام الشامل بوساطة دبلوماسية جزائرية في ٢٠٠٠م.[١]

أما بالنسبة لأسباب النزاع فهي متنوعة، فمنها اسباب استراتيجية تتمثل بالمطالبة بمناطق حدودية متنازع عليها بين البلدين وكذلك احتلال ارتيريا لمناطق أثيوبية سنة ١٩٩٧م بحجة امتدادات سكانية للشعب الارتيري في تلك المناطق ويضاف الى ذلك رغبة أثيوبيا في الحصول على منفذ بحري لها على البحر الاحمر من ارتيريا، ومنها اسباب اقتصادية حيث أن ارتيريا الغت ارتباطها المالي بأثيوبيا وقامت بإصدار عملة خاصة بها الامر الذي نتج عنه توتر العلاقات بينهما، فضلا عن ارتباط النزاع بمتغيرات دولية تتمثل في ميل القوى العظمى الى جانب اثيوبيا ضد ارتيريا.[٢]

إن تصاعد حدة النزاع بين الدولتين والحرب التي نشبت بينهما قد دفعت الدبلوماسية الجزائرية الى بذل جهود كبيرة من أجل تحقيق السلام بين الدولتين حيث تولت مهمة الوساطة في تسوية النزاع مدعومة في ذلك من منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية.[٣]

وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية إلا إن الصراع الاثيوبي–الارتيري قد تجدد في ١٢ مارس ٢٠٠٠م الأمر الذ فسح المجال لوساطة الجزائر لتتولى جهود التسوية السلمية للنزاع.

أن محادثات التسوية بين الدولتين والتي تمت برئاسة وزير العدل الجزائري (أحمد اويحيى) آنذاك والذي كان هو المبعوث الخاص لرئيس منظمة الوحدة الافريقية قد أسفرت عن توقيع اتفاق لوقف عمليات القتال في ١٨ يونيو ٢٠٠٠م بين اثيوبيا وارتيريا من قبل وزيري خارجية الدولتين وكان ذلك تحت اشراف الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة".[٤]

ثم استمرت وساطة الجزائر والتي تولى قيادتها هذه المرة الرئيس "بوتفليقة" من أجل توقيع اتفاق سلام شامل بين الدولتين، وفعلاً تم التوصل الى اتفاق سلام شامل في١٢ ديسمبر ٢٠٠٠م والذي تم توقيعه من قبل ممثلي الدولتين في الجزائر، وفي حفل توقيع الاتفاق رحب الامين العام للأمم المتحدة بالاتفاق ووصفه "بأنه انتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقداً آخر أو سنة اخرى أو يوماً آخر من الصراعات[٥].

---

[١] . صلاح الدين الحافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص٨٧.

[٢] – طه أحمد حسن العنبكي، تطورات الصراع الارتيري . الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، المجلد الثالث، ٢٠١٠، ص٥٠.

[٣] – محمد بوعشه، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق، ص١٩١.

[٤] – مروان بوعزة و خضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الاقليمية، مرجع سابق، ص٥٦.

[٥] – http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unmee/background.html.

إن النجاح الكبير الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية بقيادة الرئيس "بوتفليقة" والذي تمثل بتسوية النزاع بين اثيوبيا وأرتيريا قد أعاد لدبلوماسيتها الثقة والاحترام الدوليين وجعل منها بحق تستحق لقب "صانع السلام العالمي".

المطلب الثاني/ دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمات الدولية ومكافحة الإرهاب الدولي

إن نشاط الدبلوماسية الجزائرية كوسيط موثوق لم يقتصر على المستوى الاقليمي فحسب وإنما تجاوزه الى المستوى الدولي، وكل ذلك بفضل سياستها الحيادية المتوازنة، حيث ساهمت في تسوية نزاعات دولية كان من شأن استمرارها تعريض السلم والامن الدوليين للخطر، كما أنها تعد في مقدمة الدول التي نبهت العالم لخطر الإرهاب ودعت المجتمع الدولي الى محاربته على جميع الأصعدة.[١]

لذلك أخذت الجزائر على عاتقها المسؤولية الدولية التي نص عليها ميثاق منظمة الامم المتحدة في تسوية الكثير من النزاعات الدولية معتمدةً في ذلك على الثقة والمكانة الرفيعة التي حظيت بها دبلوماسيتها بفضل الدور الكبير الذي لعبته على الساحة الدولية ونتيجة للسياسة الحكيمة التي تبنتها.[٢]

أولاً. وساطة الجزائر بين الولايات المتحدة الامريكية وايران عام ١٩٨٠م: في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م وبعد أندلاع "الثورة الإسلامية الإيرانية" التي أطاحت بحكم الشاه، قامت جموع غاضبة من الطلاب الايرانيين بأقتحام مبنى السفارة الامريكية في طهران واحتجاز (اثنان وخمسون) من موظفي السلك الدبلوماسي الامريكي في ايران، وكان ذلك كرد فعل على التدخلات الامريكية في الشؤون الداخلية ووقوف الولايات المتحدة ضد الثورة من خلال دعمها المتواصل للشاه من اجل إبقاؤه على سدة الحكم، الامر الذي ادى الى توتر العلاقات بين البلدين وتصاعد حدة الازمة، ورغم كل التدخلات والسعي الحثيث من قبل الادارة الامريكية للإفراج عن الرهائن الا ان جميع المساعي تعرضت للفشل وضل الرهائن محتجزين لمدة ٤٤٤ يوم دون ان يتم الافراج عنهم.[٣]

قد أدت أزمة الرهائن الامريكان الى تطورات سياسية خطيرة في علاقة الطرفين ومنها قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية نوعية في ٢٤ ابريل ١٩٨٠ لأجل تحرير الرهائن إلا انها لم تنجح، الأمر الذي دفع الطرفين المتنازعين الى الطلب من الدبلوماسية الجزائرية التدخل من أجل تسوية النزاع القائم بينهما بطريق سلمي يجنبهما استخدام القوة، وبناءً على هذا الطلب قامت الجزائر بالوساطة بين الطرفين من أجل الافراج عن الرهائن وبفعل المحادثات التي تمت بوساطة دبلوماسية جزائرية وبالرغم من الظروف الصعبة

---

[١] محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي، مرجع سابق، ص ٥٧.

[٢] . د. عصام العطية، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص٥٨٦.

[٣]- روبرت دريفس و ثيري لومارك، رهينة في قبضة الخميني، دار "تيو بنجامين فرانلكين هاوس" للنشر، الطبعة الاولى، نيويورك، ١٩٨٠م، ص ٤٦.

التي تمت فيها والتوتر الذي سيطر على العلاقات الامريكية– الإيرانية إلا انه تم في ١٩ يناير ١٩٨١م توقيع اتفاق الجزائر بين الطرفين في العاصمة الجزائر وتم الافراج عن الرهائن الامريكان في اليوم التالي للاتفاقية.[١]

إن الحل السلمي الذي توصلت اليه الدبلوماسية الجزائرية في وساطتها بشأن أزمة الرهائن يعكس مدى الخبرة التي تتمتع بها في أدارة الأزمات الدولية، كما أن أختيار طرفين الأزمة للوساطة الجزائرية تحديداً يؤكد الثقة والاحترام الدوليين لدبلوماسيتها، ويعطي انطباع دولي راسخ لأهمية الجزائر دولياً في لعب دور الوسيط المحايد، وهذا ما جعل قوة عظمى عالمياً (الولايات المتحدة) ودولة تعتبر لاعباً كبيراً اقليمياً (ايران) ومتناقضة ايديولوجياً مع النظام السياسي الجزائري العلماني، ان تركن الى الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة التي كادت ان تؤدي الى أندلاع حرب شاملة لا يحمد عقباها وهذا نتيجة سياسة الحياد للجزائر.

ثانياً. جهود الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الارهاب

تُعد ظاهرة الارهاب الدولي من اخطر الظواهر الدولية التي أصبحت الشغل الشاغل للدول والمنظمات الدولية في الوقت الحاضر بما تنطوي عليه من تهديد للأمن القومي وبما يمثله من انتهاك صريح لحق الشعوب في أن تحيا بأمن وسلام ذلك أنها تستهدف نشر العنف والقتل والدمار في الدول التي تنتشر فيها.

واختلفت الدول من ناحية الجهود التي بذلت للتخلص من هذه الظاهرة حيث تنوعت ما بين وسائل عسكرية وامنية واستخباراتية ...الخ ولم يغب الجهد السياسي–الدبلوماسي عن هذه الجهود وذلك بسبب من شمولية هذه الظاهرة والتي تستوجب الاعتماد على مجموعة من أساليب الأداء الاستراتيجي للقضاء على الارهاب، ولا يمكن اغفال دور الأسلوب الدبلوماسي في مكافحة الإرهاب الدولي حيث ان الإرهاب ظاهرة عابره للحدود السياسية ولا يمتلك الإرهاب هوية معينة وبالتالي لا يمكن القضاء عليه دون تعاون إقليمي ودولي، لذلك تبذل الحكومات جهود دبلوماسية لهذه الغاية وذلك من خلال عقد اتفاقيات دولية وعقد مؤتمرات عالمية لمكافحة هذه الظاهرة المتنامية التهديد.

أن الجزائر وبسبب (العشرية السوداء) التي عانت خلالها من شيوع ظاهرة الإرهاب في عقد التسعينيات من القرن الماضي، قد وجهت أنظار العالم لخطر التطرف والإرهاب في وقت لم تكن هذه الظاهرة تحظى بتلك الأهمية في أجندات المحافل الدولية كما هو الآن، وقد فعلت الجزائر جهودها الدبلوماسية إقليمياً ودولياً من اجل تدويل قضية الارهاب. وقد بدأت الجهود الدبلوماسية الجزائرية في أطار منظمة الوحدة الأفريقية ((منظمة الاتحاد الافريقي الآن)) من خلال أدراج بعض المواد التي تعرف

[١] – سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، ص ١٢٣.

الإرهاب والجريمة في ميثاق المنظمة، وفي قمة "داكار" في السنيغال تم وضع آليات يتم من خلالها حل النزاعات سلمياً[١].

ثم استمرت الجهود التي تبذلها الجزائر دبلوماسياً والتي أثمرت عن أبرز انجاز دبلوماسي والذي تمثل بالتوقيع على اتفاقية الجزائر لمكافحة الارهاب والوقاية منه ١٩٩٩م، والتي تعتبر تتويجاً للجهود الكبيرة التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي وتنبيه المجتمع الدولي الى ضرورة مواجهة هذا الخطر الكبير.

مع كل ما تقدم من جهد دبلوماسي جزائري الا إن الجزائر لم تكتفي بهذا القدر في مكافحة الارهاب، بل قامت بعقد اجتماعات دولية كثيرة من أجل الحيلولة دون انتشار ظاهرة الارهاب في المجتمع الدولي، منها قمة الجزائر لمكافحة الارهاب في ١١ و ١٢ سبتمبر من عام ٢٠٠٢م والتي تم التوصل فيها الى تفاهمات دولية من اجل التعاون الدولي في محاربة الارهاب، وفي عام ٢٠٠٣م صدرت اتفاقية الجزائر لمكافحة الارهاب والتي أبدت بعض الدول الافريقية تحفظات بشأن بعض نصوصها.

ان الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الجزائرية والنجاح الذي حققته في ميدان مكافحة الارهاب و تمكنها من اعطاء مدلول دولي لظاهرة الارهاب ما هو الا انعكاس لنجاح سياسة الحياد التي تسير عليها الجزائر في مجال العلاقات الدبلوماسية، ذلك أنها وبفضل حيادها الايجابي وسعيها الى توطيد السلم الدولي قد حازت ثقة واحترام الدول المختلفة، الأمر الذي ساعدها على محاربة الإرهاب على مختلف الاصعدة[٢].

المبحث الثالث

تقييم سياسة الحياد الإيجابي للجزائر ونتائج تبنيها

إن لكل أسلوب من أساليب السياسة لابد أن تكون له آثاراً ايجابية واخرى سلبية، ومن خلال المقارنة بين الايجابيات والسلبيات يتم اختيار أنسب السياسات التي يمكن ان يحقق الأخذ بها أهداف الدولة ومصالحها داخلياً وخارجياً، وكذلك فأنه يترتب على الأخذ بسياسة معينة في أدارة علاقات الدولة الخارجية نتائج تتعلق بأوضاع الدولة ونظامها السياسي.

وعليه، فأن سياسة الحياد الإيجابي للجزائر تفرز عند تبنيها للكثير من الإيجابيات التي تدعم نجاح هذا النموذج من السياسة، لذلك نتناول فيما يلي الآثار الإيجابية المترتبة على هذه السياسة:

---

[١] – محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي، مرجع سابق، ص ١٧٨.

[٢] – بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٨١ .

١. الثقة والاحترام الدولي للدبلوماسية الجزائرية كوسيط محايد: بفضل سياسة الحياد أصبح للدبلوماسية الجزائرية مكانة رفيعة بين الدبلوماسيات الدولية، كما أنها اصبحت تحظى بثقة واحترام المجتمع الدولي بما في ذلك القوى الكبرى، لذلك شهدنا شخصيات جزائرية كثيرة عملت كوسطاء دوليين او ومبعوثين للأمم المتحدة لحل الصراعات الدولية وابرز مثال على تلك الأسماء هو (الأخضر الإبراهيمي) وكل ذلك هو نتيجة للخبرة الدبلوماسية والتزام الحياد حيال الكثير من النزاعات الدولية وسعيها الدائم الى تسوية الازمات بطرق سلمية.[١]

٢. الانفتاح السياسي الخارجي: تعد الجزائر من بين دول قلائل في المنطقة التي تتمتع بعلاقات وديه واسعة الأنتشار وأفق سياسي مفتوح مع مختلف الأطراف الدولية بأختلاف أيديولوجياتها، وهذا الأمر الذي مكنها من اكتساب المقبولية للتدخل الإيجابي لحل الأزمات والصراعات التي تثور بين الدول. والدليل على ذلك نجاحها في تسوية نزاعات إقليمية ودولية كثيرة قد فشلت أطراف متعددة بضمنها منظمة الأمم المتحدة من حلها، وهذا أنعكس على نشاط وفاعلية على المستوى الدبلوماسي للجزائر.[٢]

٣ـ تبني قضايا حركات التحرر الوطنية ودعمها على الصعيد الدبلوماسي: بالرغم من المكتسبات السياسية التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية و الاعتراف الدولي بكونها حيادية في صانع السلام العالمي، إلا انها لم تنسَ أهم مبادئها التي نشطت من أجل تحقيقها والمتمثلة بدعم حركات التحرر والسعي الى تمكين الشعوب المستعمرة من تقرير مصيرها بنفسها، حيث واصلت جهودها الدبلوماسية لتحقيق هذه الأهداف دون اكتراث لضغوط القوى العظمى مما جعلها بحق "الدبلوماسية القائدة" لدول العالم الثالث والمدافع الاقوى عن قضايا تلك الدول وخاصة تلك التي تبغي التحرر من السيطرة الأجنبية.

٤ـ عدم تأثر السياسة الدبلوماسية الجزائرية بالمتغيرات الدولية: من إيجابيات العمل بسياسة الحياد هو استقرار الدبلوماسية الجزائرية واتضاح الرؤية وبالتالي الثبات في النهج الهادف وعدم تأثرها بالمتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية، ذلك أن ألتزامها بالحياد ودعمها للحقوق العادلة للشعوب وسعيها للسلام جعلها بمنأى عن الميل الى سياسة المحاور الدولية والتي تأثرت بها معظم الدول، فبالرغم من تحول الصراع الدولي من الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة وروسيا(الاتحاد السوفيتي سابقاً) الى الاحادية والمتمثلة بالهيمنة الأمريكية على العالم، إلا ان الدبلوماسية الجزائرية حافظت على استقرارها ونشاطها ولم تتأثر بالأحداث وكل ذلك من مزايا موقفها المتوازن والمحايد.

٥.استقرار النظام السياسي: لقد نتج عن توازن المصالح السياسة الخارجية الجزائرية والحيادية التي انتهجتها، إلى استقرار النظام السياسي وعدم تأثره بكل المتغيرات التي شملت دول العالم العربي، فبالرغم من كون الجزائر تقع في قلب المغرب العربي إلا انها لم تتأثر بما يسمى "الربيع العربي" الذي أدى الى

---

[١] – محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي، مرجع سابق، ص٧٨.

[٢] – عديلة محمد الطاهر، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق، ص ١٠٢.

اسقاط العديد من الأنظمة السياسية العربية مثال تونس ومصر وليبيا وغيرها. وهذا الثبات يعزى الى الحياد في السياسة الجزائرية الذي بسببه لم تدخل الجزائر ضمن أرادات دولية مختلفة ومتناقضة المصالح وبالتالي تكون هدف للتخريب والتدخل. ومن جانب آخر هو حياد النظام السياسي الجزائري حتى في علاقة الدولة مع مواطنيها وبالتالي لم تكن عرضة للتدخلات الدولية التي ساهمت في انهيار الكثير من الأنظمة المجاورة.[١]

٦ـ استقرار النظام الاقتصادي: أن الاقتصاد الجزائري–كما أسلفنا سابقاً– يعتمد بشكل رئيسي على النفط وبالتالي فإن تعرض الجزائر لأي مقاطعة أو حصار اقتصادي قد يؤدي الى التأثير السلبي على الأقتصاد الريعي، لذلك فإن التزامها لموقف الحياد في مختلف الازمات والصراعات الدولية وتدخلها كوسيط لتسوية الازمات بطرق سلمية جعل اقتصادها الوطني بمنأى عن المقاطعة التي قد تؤدي به الى الانهيار وبما أن السياسة تؤثر وتتأثر بالاقتصاد، فإن الحياد في العلاقات الخارجية وفر البدائل الكثيرة للأسواق العالمية والانفتاح الاقتصادي على الجميع.[٢]

٧ـ عدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الجزائر الداخلية: إن العلاقات بين الدول تحكمها قاعدة أساسية وهي "قاعدة التعامل بالمثل" وبما أن الجزائر قد ألزمت نفسها بأحترام سيادة الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أنطلاقاً من مبدأ سياسة الحياد الإيجابي التي انتهجته، فأنه نتج عنه احترام متبادل من الدول الاخرى لسيادة الجزائر ونخص بالذكر الدول الكبرى المؤثرة عالمياً التي طالما يغريها دخول الدول الصغرى في محاور إقليمية أو دولية للتدخل في شؤنها الداخلية، فكان النظام السياسي الجزائري نموذج نادر في المنطقة للدولة التي تدير شؤونها الداخلية وتصنع سياستها الخارجية بما يحقق المصلحة الوطنية.[٣]

٨ـ قبول الجزائر كمعبر عن طموحات الدول النامية: إن المكانة الدبلوماسية الرفيعة التي تبوئتها الجزائر عالمياً قد جعل منها تتحمل عبء ثقيل في مواجهة القوى الكبرى التي مصالحها تتحقق مع وجود صراعات مستمرة في عالم الجنوب وهذا جزء من سياق تاريخي يعود لأيام الاستعمار، ويتمثل هذا العبء بالدفاع عن حقوق الدول النامية، وبقيت الدبلوماسية الجزائرية تنادي بحقوق هذه الدول كحق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في نظام اقتصادي متوازن وعادل وغيرها. في وقت أهملت القوى الكبرى قضايا الشعوب ومعاناتها الاقتصادية والإنسانية بسبب فقرها وعدم وجود ما يجذب القوى الكبرى لتبني مشاكلها،

---

[١]– حسن محمد الزين، الربيع العربي، آخر عمليات الشرق الاوسط الكبير، دار القلم الجديد، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٣م، ص١٤٣.

[٢]– سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق، ص ١٠٩.

[٣]– محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي، مرجع سابق، ص٩٥.

ومثال ذلك أزمة جمهورية مالي التي كان للجزائر دور فاعل في تسهيل الحوار بين الأطراف المتصارعة.[١]

٩. نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تحقيق مبادئ منظمة الأمم المتحدة: إن سعي الجزائر الدائم الى تسوية النزاعات والازمات الدولية بطرق سلمية جعل منها بحق "صانع السلام العالمي"، لأنها ساهمت غير مرة في توطيد السلم وارساء قواعده بين الاطراف المتنازعة ولا أدل على ذلك من نجاحها في الوساطات الدولية التي تولت القيام بها لحل المشكلات بين الدول، وتعبر النماذج التي تناولناها في المبحث الثاني دليل نجاحها وخبرتها في أدارة النزاعات الدولية بما يكفل حلها سلمياً.[٢]

١٠. المحافظة على المصالح الحيوية للجزائر على المستوى الدولي: من بديهيات السياسة أن لكل دولة مصلحة تحدد توجهاتها السياسية وتسعى دائما الى حمايتها والمحافظة عليها وتنتهج في سبيل ذلك سياسات معينة، والجزائر كدولة عضو في المجتمع الدولي فإن لها مصالح حيوية واستراتيجية على الصعيد الدولي ترمي الى حمايتها وعدم المساس بها، وقد نتج عن دبلوماسية التوازن الجزائرية توفير الحماية الدولية لهذه المصالح ذلك لان هذه المصالح عادة ما تتأثر بتوتر العلاقات بين الدول، وبما أن الجزائر قد حافظت على علاقات ودية تربطها بمختلف دول العالم فإنها استطاعت وبنجاح كبير حماية مصالحها الحيوية.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولنا فيها نموذج فريد من للسياسة الخارجية المتمثل "بسياسة الحياد الإيجابي" التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في أدارة علاقاتها الخارجية، فأننا توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات، والتي يمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

اولاً: الاستنتاجات: توصلنا من خلال هذه الدارسة الى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها بما يلي:

١. اتسمت السياسة الخارجية التي انتهجتها الجزائر بعدة سمات من ابرزها طابع الحياد حيال الازمات الدولية وكذلك تفضيلها لتسوية النزاعات بالطرق السلمية ودعمها لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

٢. إن تبني الجزائر لهذه السياسة كان لدوافع مختلفة منها دوافع داخلية تتعلق بوضعها الاقتصادي وحداثة استقلالها وتركيبة المجتمع الجزائري، ومنها دوافع اقليمية تتمثل بموقع الجزائر الجيوستراتيجي في قلب المغرب العربي وبوابة افريقيا وكونها دعمت حق الشعوب في تقرير مصيرها في دول القرن الافريقي، واخيرا لدوافع دولية أهمها رغبتها في تحقيق مصالحها الحيوية على المستوى الدولي من خلال الحياد الإيجابي وعدم الدخول في محاور دولية.

---

[١]-مروان بو عزة و خضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الاقليمية، ص٥٧.

[٢] -سليم العايب، دور الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الافريقي، مرجع سابق ١٣٦.

٣. اضطلعت الجزائر بفضل سياسة التوازن لدبلوماسيتها بدور مهم في حل الازمات الاقليمية والدولية، وذلك بسبب القبول الذي تحظى به كوسيط لتسوية النزاعات بطرق سلمية، مما جعلها بحق "صانع السلام العالمي".

٤. تعتبر سياسة الحياد من أكثر السياسات التي تتلاءم مع وضع الجزائر السياسي وموقعها الاستراتيجي، ذلك أنها وبفضل هذه السياسة حظيت بمكانة اقليمية ودولية رفيعة على الصعيد الدبلوماسي. وهذا الحياد هو حياد إيجابي ولا يعني انعدام تبني للمواقف وإنما الوقوف مع حقوق الشعوب المحرومة وقضايا المنطقة العربية والأنحياز لها.

ثانياَ: التوصيات: في ضوء هذه الدراسة فأننا نود أن نورد بعض التوصيات التي تساهم في تفعيل دور الدبلوماسية الجزائرية والحفاظ على مكانتها الرفيعة بفضل سياستها المتوازنة، وتتلخص هذه التوصيات بما يلي:

١. ضرورة الحفاظ على هذه سياسة الحياد في أدارة العلاقات الدولية للجزائر، لأن البديل هو سياسة المحاور التي دمرت دول المنطقة والدلائل كثيرة وشاخصة (سوريا، العراق، ليبيا...الخ)، ومثل "الحياد" بحق إنجاز على الصعيد الدبلوماسي تمكنت بفضله الجزائر من احتلال موقع مؤثر في المعادلة الدولية.

٢. ضرورة تنشيط دور الدبلوماسية الجزائرية في مختلف الظروف وعدم الاقتصار على أوقات الازمات والصراعات الدولية لأن البعض يعيب على دبلوماسية الجزائر الطابع الأزموي الذي ينشط فيه خلال الأزمات فقط.

٣. زيادة النشاط الدبلوماسي الجزائري في اطار منظمة الاتحاد الافريقي من خلال تفعيل دور هذه المنظمة بعد خمول نشاطها السياسي وبطريقة تكفل زيادة التأثير الدبلوماسي للجزائر أفريقياً ودولياً.

قائمة المراجع

اولاً. الكتب والمراجع

١- ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، المجلد الثاني، بيروت، ١٩٦٨.

٢- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية(دراسة في الاصول والنظريات)، المكتبة الاكاديمية، ط٤، القاهرة،١٩٩١م.

٣- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨.

٤- حسن محمد الزين، الربيع العربي (آخر عمليات الشرق الاوسط الكبير)، دار القلم الجديد، ط١، بيروت، ٢٠١٣م.

٥- حسن بهلول،" الجزائر بين الأزمة السياسية والاقتصادية"، مطبعة حلب، الجزائر، ١٩٩٣.

٦- حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧- خالد سليم، دليلك في الوساطة كيف تكون وسيطاً ناجحاً، فلسطين، مؤسسة تعاون لحل الصراع، ٢٠٠٢م.
٨- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، الكويت، ١٩٨٥.
٩- روبرت دريفس و ثيري لومارك، رهينة في قبضة الخميني، دار "نيو بنجامين فرانلكين هاوس" للنشر، الطبعة الاولى، نيويورك، ١٩٨٠م.
١٠- زياد الصمادي، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩م.
١١- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية صانعوا اول نوفمبر ١٩٥٤، دار الكتب الحديث، الجزائر، ٢٠١٠.
١٢- صلاح الدين الحافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
١٣- عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والاقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ليبيا، ١٩٩٣.
١٤- عصام العطية، القانون الدولي العام، العاتك لصناعة الكتاب، الطبعة الثالثة، القاهرة، ٢٠١٠م.
١٥- علي الشامي، الصحراء الغربية، عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، بيروت، ١٩٨٠.
١٦- مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
١٧- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط١، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦ .
١٨- محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١م.
١٩- محمد بو عشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الارتيرية، ط١، دار الجيل ، الجزائر.
٢٠- نعيم ابراهيم الطاهر، ادارة الازمات، عالم الكتب الحديث، أربد ـ الاردن، ٢٠٠٩م.

ثانياً. البحوث العلمية:

١. خضير ابراهيم، العراق ودول الجوار الاقليمي" دور العراق كعامل التوازن"، بحث منشور في المجلة السياسية والدولية لكيلة القانون الجامعة المستنصرية، العدد ٢١، ٢٠٠٩.
٢. طه حميد حسن العنبكي، تطورات الصراع الارتيري ـ الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد ٢، المجلد الثالث، ٢٠١٠.

ثالثاً. الرسائل والأطاريح الجامعية:

١- العايب سليم، دور الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي(مذكرة ماجستير / كلية الحقوق/جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ٢٠١١م.

٢- عديلة محمد الطاهر، اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، (مذكرة ماجستير / قسم العلوم السياسية في كلية الحقوق /جامعة قسنطينة، ٢٠٠٥).
٣- مروان بو عزة وخضرة علماوي،، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الاقليمية، (مذكرة ليسانس مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٣.

رابعاً. مصادر الانترنت

١. https://ar.wikipedia.org/wiki/٢٥-١١-٢٠١٥

٢ - معجم المعاني: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar.

خامساً: المصادر الاجنبية:

١- Joseph frankel, The making of foreign policy, oxford university press, new york,١٩٦٣.

٢-Lassa Oppenheim, Hersch Lauterpachat , International Law,Vol١, London: University of Edinburgh, ١٩٦٧.